(٩)

أفكار حول سياسة أميركا

سياسة أميركا

كان مبدأ التشاور والتوافق هو أساس السياسة الأمريكية طيلة سنوات الحرب الباردة، حيث كانت الدولة الأمريكية تسعى لتكتيل كل الدول الرأسمالية في تحالف متين ضد « الخطر الشيوعي ».

وبالتالي كانت مبادئ العلاقات بين تلك الدول، وطبيعة حسم النزاعات، وتقاسم العالم، كلها مسائل متوافق عليها وخاضعة للحوار فيما بينها، بما في ذلك تعزيز القدرة العسكرية الأمريكية في مواجهة « الخطر السوفييتي »، وخضوع الحلف الأطلسي للسيطرة الأمريكية.

بمعنى أن الصراع ضد الاشتراكية كان يفرض وحدة « المعسكر الرأسمالي »، وبالتالي يفرض التوافق على كل المسائل التي تثير اختلافات فيما بين أطرافه.

حتى الدول التابعة في « العالم الثالث » غدت لديها « الاستقلالية » التي تسمح لها التصرّف كـ « ند »، وأن يكون الحوار هو أساس العلاقة بين أميركا وكل تلك الدول، وبالتالي أن يكون التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة أساساً في العلاقات في إطار التحالف العالمي المناهض ل « الخطر الشيوعي » ولـ « الخطر السوفييتي ».

إذن، كان التفاوض، وكانت المرونة والوصول إلى تفاهمات، هي أساس الدبلوماسية الأمريكية حينها، في العلاقة مع الدول الرأسمالية ذاتها، كما في العلاقة

مع الدول التابعة وأن بدرجة أقل.

لكن انهيار المنظومة الاشتراكية وتحوّل أميركا إلى « القوّة العظمى الوحيدة »، قاد إلى تحوّل في الدبلوماسية الأمريكية، عميق وخطر. حيث بدأت تميل إلى التفرُّد وتغليب مصالحها وسياساتها، وجرّ الآخرين لمواقعها، دون اعتبار لمصالح الآخرين، ولأوضاعهم وظروفهم.

لكنها منذ رئاسة بوش الأولى، ومستغلّة أحداث الحادي عشر من أيلول، قرّرت سياسة جديدة. فقد حدّد بوش السياسة بطريقة بسيطة تقوم على الفكرة الساذجة القائلة: إما معنا أو ضدنا. وبتحديد أدقّ: إما معنا وتلتزم ما نقرِّر، أو ضدنا وتتحمّل نتائج ذلك. مستتبعاً هذه المسألة بإقرار « نظرية الحروب الإستباقية » المؤسسة على خوض الحرب ضد كل من يمكن أن يشكِّل خطراً في يومٍ ما، أو من تعتقد الإدارة الأمريكية أنه يمكن أن يشكّل خطراً بطريقة أو بأخرى. وبالتالي راسماً خريطة العالم في صيغة محدّدة انطلاقاً من ذلك، ومؤكِّداً أنها هي الصيغة التي يجب أن تسود، دون حوار مع الآخرين، سواء الدول الرأسمالية الأخرى أو الأتباع، ومهدِّداً باجتثاث « الدول المارقة ».

لهذا انتقلت الإدارة الأمريكية من سياسة التفاوض والتفاهم والحلول الوسط ، إلى سياسة الإملاء. حيث بدت دبلوماسيتها وكأنها تهدف إلى « تنفيذ أجندة » مقرَّرة سلفاً في أروقة الإدارة والبنتاجون. و« اكتشاف » من يوافق علي الانخراط فيها وفق الحدود التي تريدها الإدارة ذاتها، أو يتمنّع عن ذلك، إذا ما استطاع، وبالتالي يوضع ضمن الخانة المعدّة لقلب الأنظمة في الأجندة ذاتها.

بمعنى أن الإدارة الأمريكية باتت هي وحدها التي تخطّط وتقرِّر، وعلى الآخرين اختيار دورهم في تنفيذ كل ذلك وفي إنجاحه، أو التحوّل إلى عدو يجب سحقه. هذه

السياسة هي التي تُفرض على العالم منذ الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١. أنها سياسة القوّة « مطلقة التفوّق » كما تتمظهر في المجال الدبلوماسي، وكما يجري تنفيذها بالقوّة السافرة في مختلف مناطق العالم، خصوصاً وأوّلاً في « الشرق الأوسط الكبير »، وتقود إلى تغيير الأنظمة بالقوّة وتفضي إلى احتلال الدول الأخرى، ونشر مئات آلاف الجنود في العالم.

إن القوّة « مطلقة التفوّق » تفضي إلى عودة « المنطق الإمبراطوري »، منطق الإملاء والعقاب، والاحتلال ، والحروب المستمرّة.

لقد انتهى عصر التفاوض والدبلوماسية، وأذِن عصر القوّة والحروب ، وهو ما بتنا نعيشه منذ الألفية الجديدة.

موقع الحوار المتمدن

٢٤/ ٥/ ٢٠٠٥.

ديمقراطية الطوائف

من يتابع كيف يجري تركيب السلطة في العراق، خصوصاً في المناصب الأساسية، يلاحظ أنها تكرّر تجربة لبنان التي تركبت قبيل الاستقلال وأصبحت الصيغة التي حكمته منذئذ. فقد جرى توزيع الرئاسات الثلاثة بين الطوائف وعلى أساس طائفي، بحيث يكون الرئيس مارونياً ورئيس الوزراء سنياً ورئيس مجلس النواب شيعياً، مع مناصب أدى لطوائف أخرى.

و في العراق الآن، وبعد أكثر من نصف قرن، توزّع المناصب على أساس المحاصصة الطائفية والإثنية، بحيث يكون الرئيس كردياً ورئيس البرلمان سنياً ورئيس الوزراء شيعياً، ومع تعيين نوّاب لكل منهم ينطلق من الأساس الطائفي ذاته. والفارق هنا بين لبنان والعراق هو أن لبنان نظام رئاسيّ لهذا تتمركز الصلاحيات بيد الرئيس، أما العراق فقد بات نظاماً برلمانياً لهذا تتمركز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء. وبالتالي فقد إحتكرت الأغلبية (المؤسسة على أساس طائفي) المنصب المركزي في كل من البلدين.

إذن، يحكم تركيب « النظام الجديد » منطق ينطلق من « الوعي الطائفي »، وتصاغ السلطة بناءً على تحديد مجتمعيّ ينفي مبدأ المواطنة ويكرّس المنطق القروسطي الذي انبنى على الدين.

والملفت هنا أن تركيب السلطة في العراق على هذه الشاكلة (اللبنانية) يأتي بعد وضوح فشل الصيغة في البنان، خصوصاً بعد فتحها المجال للحرب الأهلية سنة ١٩٧٥، ومن ثَمّ عجزها عن استيعاب التغيرات الديموغرافية والسياسية قبل

الحرب الأهلية وبعدها، الأمر الذي فرض التأكيد على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية في اتفاق الطائف. وحيث بات تكريس مبدأ المواطنة هو الهاجس الأساس في النشاط العام في لبنان، كونه يعني تجاوز المحاصصة الطائفية وتأكيد علمانية الدولة التي لن تكتمل الديمقراطية دونها.

لكن من الواضح أن كل استعمار يعمل على صياغة بلداننا انطلاقاً من الأساس الطائفي، وما يشير إلى ما هو كامن في وعي (ومصلحة) الرأسمالية، حيث يجب أن نبقى نعيش القرون الوسطى رغماً عنّا. وحينما نحاول التقدّم، نواجه بكل جبروت القوّة الإمبريالية، وبإعادة صياغة النظام السياسي على الأساس القديم ذاته، مما يوضّح أن الاحتلال الحديث كما الاستعمار القديم يريد حشرنا في المنطقة التي تكرّس تخلّفنا عبر تكريس البنى الفكرية والسياسية القروسطية، فهذه هي التي تقف « سدّاً منيعاً » في وجه التقدّم (والشيوعية كما كان يُقال)، وهي التي تمنع التحديث والتصنيع لأنها تكرّس بنى مضادة تحافظ على تكوينات عصيّة على استيعاب منجزات العصر الصناعي. حيث إنها تعيد إحياء وتكريس الروابط القديمة التي كانت من نتاج عصور زراعية منهارة، هذه الروابط التي تمانع أمام تدفّق الحداثة وترفض المنجزات الحديثة.

لكن سنلحظ أن تكريس هذه الصيغة يحمل أيضاً كل مشكلات التاريخ، وينحكم لكل آثار الفتاوى الفقهية التي وُجدت فيه، الأمر الذي يقود حتماً إلى تفجير الحروب الطائفية، عبر استرجاع الماضي من جهة، ولكن من جهة أخرى عبر تكوين « مصالح ضيّقة » لفئة تستفيد من هذا التشكيل السياسي، ويصبح وجودها معتمداً على إعادة إنتاجه، وبالتالي الدفاع عنه في مواجهة كل المتحوّلات الديمقراطية والشعبية.

و إذا كان كل ذلك يصاغ تحت شعار تحقيق الديمقراطية، فهو يقود على أساس غير ديمقراطي يتمثّل ليس في وجود الاحتلال فقط، بل وفي أن الأساس الطائفي الذي يكرّس كمنطلق لبناء السلطة يتنافى مع مبدأ المواطنة ذاته، هذا المبدأ الذي يجعل كل الأفراد متساوون بصفتهم مواطنين، ولقد كان غياب هذا المبدأ في أساس أزمة النظام السياسي اللبناني الذي قام على أساس المحاصصة الطائفية، وقاد إلى تحويل الصراع الطبقي إلى صراع على مَن هي الطائفة الأكثر عدداً التي يجب أن تحكم، وليس مَن هي الطبقة التي يجب أن تحكم؟

و لاشك في أن هذه الصيغة المأزومة والمؤزّمة سوف تصبح هي الصيغة « الديمقراطية » التي يعمّمها الرئيس حامل الرسالة التاريخية (أو الإلهية) جورج بوش. لكن مغطاة بحرية جزئية للصحافة والأحزاب، وبانتخابات برلمانية مقولبة، انطلاقاً من أن كل ذلك هو الديمقراطية.

إذن، نعود لبناء نظام سياسي مأزوم، يقوم على المحاصصة الطائفية. هذه هي وعود بوش، وتلك هي رسالته.

جريدة الغد الأردنية - ٩/ ٤/ ٢٠٠٥

أميركا والأصولية

منذ الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، والحرب الأمريكية في العالم تدور تحت عنوان « الحرب ضد الإرهاب »، الذي تحدَّد في الأصولية الإسلامية. والبديل الأميركي كما هو مطروح هو « الديمقراطية والحرية ». وفي إطار ذلك خاضت الدولة الأمريكية حروباً، واحتلت دولاً، ونشرت جيوشها في مناطق واسعة.

و إذا كانت الحركة الأصولية قد تحالفت منذ البدء مع « الغرب »، تحت مبدأ محاربة الإلحاد الذي يشمل كل الاتجاهات العلمانية والقومية والاشتراكية. فقد دعمت الدولة الأمريكية هذه الحركات، وتفاعلت معها طيلة عقود. وحينما تورّط السوفييت في أفغانستان دفعت لتأسيس « الحركات الجهادية »، ودرّبتها بعد أن فرضت على الدول النفطية تغطية تكاليف نشاطها، ومدّها بالمجاهدين. وكان الشعار العام هو « تحالف الإيمان ضد الإلحاد ».

و بعد انسحاب السوفييت وانهيار الإتحاد السوفييتي، يقال أنها تخلّت عن المجاهدين، ومن ثَمّ صعّدت من التأكيد على خطر « الأصولية الإسلامية ». وكانت سنوات التسعينات هي سنوات الإشارة المضطردة لتنامي « الخطر الأصولي ». وفي الوقت الذي ظلّت فيه تدعم الأصولية في الجزائر والشيشان، كانت تشير إلى خطر ابن لادن وتنظيم القاعدة.

و بعد الحادي عشر من أيلول أعلنت « الحرب ضد الإرهاب »، وبدأت بمطاردة المنظمات الأصولية في العديد من دول العالم، من أفغانستان إلى إندونيسيا والفلبين واليمن والصومال. ولم يُشر إلى تنظيمات غير إسلامية إلا بهدف التعمية واللفلفة.

لهذا يبدو وكأن الدولة الأمريكية حاملة لمشروع حداثيٍّ كبير. وأنها باتت تضيق ذرعاً بحليفها الأصولي القديم. وأن عولمتها تفرض أن تتعمّم الديمقراطية وتنتشر الحرية (أي حرية اقتصاد السوق). ومن ثَمّ أنها تسعى لكنس البنى التقليدية التي باتت عتيقة، من أجل مدنية حديثة.

لكن سنلحظ بأن « الحرب على الإرهاب » التي تخوضها، والتي تقول أنها تسعى لبناء أنظمة ديمقراطية في الدول التي تحتلّها والتي لا تحتلّها عبر الضغط والتخويف. أن هذه الحرب لها هدف أساسيّ هو تمكين ما تسميه: الأغلبية الإسلامية المعتدلة. بمعنى أن الديمقراطية التي تُفهم هنا حكم الأكثرية بالمعنى الديني وليس بالمعنى السياسي، هي تلك التي تعيد تكريس البنى التقليدية والحركة الأصولية، وإن بات يُلصق بها تعبير: المعتدلة. لقد كان بن لادن معتدلاً وهو يحارب « الكفر »، وكان «طالبان» معتدلين وهم يسعون لترتيب وضع أفغانستان من أجل ضمان مدّ خط أنابيب النفط من بحر قزوين إلى المحيط الهندي.

و الآن يجري التحضير لأشكال أصولية أخرى كي تحكم. في العراق يجب أن تحكم أصولية شيعية. وفي سوريا سنية. وهكذا في مصر ودول أخرى. كما يجب أن تتمايز الطوائف والأديان لتشكّل كل كتلة « إقليماً » يحظى باستقلالية في إطار بات يقوم على الفدرالية، التي تحوّلت من شكل لتنظيم العلاقات الإدارية داخل الدولة، إلى علاقة بين قبائل وطوائف وأديان وإثنيات. وفي كل منها تهيمن « أغلبية » ما، هي في الواقع أصولية.

و بالتالي فإن « الحرب على الإرهاب » هي من أجل انتصار الأصولية، وليس من أجل الديمقراطية والحرية. لأن انتشار الأصولية، وربط النشاط السياسي بالطوائف والأديان والإثنيات لا يبقي مكاناً للقوى الديمقراطية والقومية والماركسية. إضافة

إلى أنه يلغي أساس الديمقراطية الذي هو مبدأ المواطنة.

المشروع الأمريكي ، الذي يُقاد من أصوليي المحافظين الجدد، يسعى لتعميم الأصولية وليس إلى اجتثاثها. إنه يطرح اجتثاث البعث لكنه لا يطرح اجتثاث الأصولية، لأنه أصولي ويسعى لتعميمها. خصوصاً أن برنامج الأصولية الاقتصادي لا يتناقض مع رؤية الرأسمال لوضع الأطراف، حيث سيادة الاقتصاد الطفيلي الذي يعتمد على التجارة وينفتح لنشاط الشركات الاحتكارية، ويلغي أي دور للدولة في التطوير الاقتصادي. وفي المستوى السياسي الاجتماعي يكرّس الاستبداد الشامل، أي الذي يكرّس كل الموروث المتخلّف، ويكون سدّاً أمام الأفكار الديمقراطية والعلمانية والاشتراكية.

جريدة الغد الأردنية - ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٥

« وعد بوش » متجدّداً

حصل شارون في زيارته واشنطن على تأكيد الوعد الذي كان قد حصل عليه قبل سنة، الذي يؤكّد على دعم ما يمكن أن يسمّى « تصوّر شارون »، القائم على أساس الانسحاب من قطاع غزّة في إطار « خطة الفصل »، وضمّ الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفّة الغربية، وإكمال بناء « جدار الفصل ». وبالتالي عدم اعتبار أن حدود سنة ١٩٦٧ هي حدود « مقدّسة ». إضافة إلى رفض حق عودة اللاجئين بناءً على القرار ١٩٤. وأيضاً التأكيد على « يهودية » الدولة الصهيونية.

و رغم أن بوش لازال يكرِّر « رؤيته » القائمة على أساس وجود دولتين متجاورتين، يهودية وفلسطينية، التي قال إنها يجب أن تتحقّق سنة ٢٠٠٥ ثم نقلها إلى سنة ٢٠٠٩، فإن وعده ذاك يطيح بهذه الرؤية، لأنه يكرّس على الأرض ما ينفي إمكانية قيام دولة فلسطينية متّصلة وعلى مساحة كافية. لتبدو رؤيته وكأنها السراب الذي يغطّي على ما يجري فِعله على الأرض، والذي يشير إلى أن شارون أطاح بكل إمكانية لنشوء دولة فلسطينية، وأن ما بقي ممكناً هو قبول شكل من أشكال « السلطة الذاتية » لسكان موزّعون في كانتونات على أقل من نصف مساحة الضفة الغربية، محاصرة بالجدار العازل وبآلاف الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية.

و هي سلطة تتحدّد مهمتها في مسألتين:

الأولى: الأمن، أي حماية الوجود الصهيوني، وبالتالي خوض « الحرب على الإرهاب » الفلسطيني، بدل، أو بمساعدة الجيش الصهيوني.

والثانية: الإدارة المدنية لسكان يقيمون على « أرض الغير »، حيث أن النظرة الصهيونية تنطلق من « يهودية » الأرض، مما يُظهر الفلسطينيين كطارئين على أرضهم.

بمعنى أن التوافق بين الرجلين، وبالتالي الرؤيتين، يقوم على النظر لفلسطين ك« دولة اليهود »، وتوليف الحلول لسكان طارئين، دون الانتقاص من قدرة الدولة الصهيونية. لهذا ستبدو « رؤية بوش » وكأنها توهم بأن « الدولة المستقلة » قادمة، بينما يوافق بوش على « سلطة ذاتية » محدودة السيادة.

إذن، بوش لازال يعزّز من قدرة الدولة الصهيونية، ويدعم تصوّرها لذاتها الذي ينفي حكماً الوجود الفلسطيني، أو يقلّصه إلى مجموعة من السكان الطارئين.

و في إطار ذلك يمضي الزمن مليئاً بالنشاط لتعزيز الاستيطان والسيطرة على الأرض، وتعميق المشكلات للفلسطينيين بما يجعل وجودهم صعباً. والزمن يلعب في صالح المشروع الصهيوني، لهذا نجد أن الدولة الصهيونية تماطل. ونحن نلهث لتحقيق « السلام » الذي بات سراباً مستمرّاً، متوهّمين أنه ممكن.

جريدة الغد الأردنية - ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥

دافوس البحر الميّت

أصبحت لقاءات المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميّت منتظمة، حيث تعقد سنوياً كما لقاءات دافوس الأصلية التي تعقد نهاية الشهر الأول من كل سنة. الأمر الذي يشير إلى الأهمية التي باتت تحظى بها المنطقة العربية، خصوصاً وأن هؤلاء الملتقون هم أغنى أغنياء العالم وقادته السياسيين والفكريين، والذين يرسمون السياسات العالمية ويقرِّرون صيغ « تقاسم الغنائم »، وكذلك يحدِّدون أدوار الدول. فهم أصحاب الشركات الاحتكارية العملاقة ومالكي رؤوس الأموال فائقة الضخامة، وبالتالي القادرون على فرض السياسات على الدول. والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يُختصر ب « منتدى دافوس » هو العقل المفكّر للرأسمالية، كما أنه ملتقي الاتفاقات والمساومات فيما بينها.

لهذا حينما يقرّرون اللقاء الدوري في المركز من « الشرق الأوسط الموسّع »، وفي مركز الوطن العربي، فإن لذلك أهمية تستحق الانتباه. خصوصاً والدولة الأمريكية تحتل العراق وتعمل على توسيع سيطرتها إلى سوريا وكل المشرق العربي. وأوروبا تعمل على إنجاح « الشراكة الأوروبية المتوسطية ». ولكن خصوصاً أن المنطقة باتت هي مركز « التنافس » بين الرأسماليات من أجل السيطرة على العالم، حيث أن الذي يتحكّم بالنفط والسوق الممتدّ من المغرب إلى أواسط آسيا يمكنه أن يكون المنتصر الوحيد في معركة تجري في الخفاء بين الرأسماليات الأمريكية والأوروبية واليابانية.

و خصوصاً كذلك أن العقد القادم هو عقد إدخال الدولة الصهيونية في معادلة السيطرة الإمبريالية على المنطقة، ليس عبر القوّة فقط وهذا أمر ممكن بل محتّم، ولكن

أيضاً عبر السيطرة الاقتصادية، وفرضها شريكاً مسيطراً في إطار العلاقات مع العرب. كونها يمكن أن تكون « القاعدة الاقتصادية » للشركات الاحتكارية الأمريكية خصوصاً، من أجل سوق بسعة « الشرق الأوسط الموسّع » .

لقد غدت لقاءات البحر الميّت مخصّصة لدراسة أوضاع المنطقة، ولوضع الخطط التي تسمح بترتيبها في إطار النظام العولمي، والمنطلقة من مركزية الوجود والدور الصهيونيين. وهذا الأمر هو الذي يجعل اللقاء بالغ الأهمية والخطورة معاً. فماذا سيقرّرون للمرحلة القادمة؟ ما هي الأجندة التي سيفرضونها؟

موقع الحوار المتمدن ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

الإصلاح ليس ضرورة

ككل موضة يجري تناول قضية الإصلاح في الوطن العربي، ويجري عقد المؤتمر تلو الآخر من أجل ذلك. كما أن كلمة إصلاح باتت تتكرّر بشكل مرهق، بعدما كانت الديمقراطية (هكذا حاف) هي الموضة والكلمة السحر، والحلّ الرؤيوي، والمدخل لسعادة دائمة.

فالنظم تتحدّث عن الإصلاح وتقول أنها تعمل من أجله. والساسة كذلك أصبحت مسألة الإصلاح هي برنامجهم. لكن إذا تأملنا قليلاً سنلحظ بأن كل هذا « الحشد الإعلامي » يحدث بعد أن وصلت الأمور إلى حدّ الخراب، وإلى اكتشاف أن كل مشروع للإصلاح لن يفعل سوى زيادة ذاك الخراب. وحين يحلّ الخراب فإن منطق الإصلاح لا يفيد سوى في « الترقيع » الذي يجلب خراباً جديداً. لأن الإصلاح هو لبنية تمتلك أسساً سليمة أو قابلة للاستمرار، بينما يشير الخراب إلى فقدان كل الأسس التي تسمح بالاستمرار.

و الترقيع هو ما يبدو أنه يجري وسط هذه الضجّة حول الإصلاح. رغم أنه يعطي شهادة « الديمقراطية العليا » للدولة الأمريكية، التي تبادر في تقديم مشاريع الإصلاح أو تفرض على النظم تقديمها. و تفرض « الديمقراطية » ، وأيضاً تعطي الأوامر لالتزام أجندة معدّة في واشنطن، يقال أنها تعبّر عن مطامح الشعب الذي أُرهق من العنف السلطوي. وبالتالي تستخدم كل الألفاظ الحربية من أجل تطبيق كل ذلك. بمعنى أن الإصلاح يجب أن يجري تحت الهراوة الأمريكية، ووفق الرؤية

الأمريكية، وبالتالي وفق ما ترى الدولة الأمريكية أنه إصلاح، وأنه ديمقراطية، بغضّ النظر عن رؤية الشعب ، وعن الحراك السياسي العربي.

فالديمقراطية كهدف، طُرحت منذ ربع قرن أو أكثر، ومنظمات حقوق الإنسان تشكّلت في زمن مقارب، أي حينما كانت الدولة الأمريكية غارقة في دعم الدكتاتوريات والأصولية والإرهاب. وإصلاح الأوضاع العربية همٌّ يؤرّق العرب مذّاك. لكن الأوضاع العربية كانت تتدهور بفعل دعم الدولة الأمريكية للنظم العربية، ومقاومتها التحرّر والدمقرطة والتطوّر. وسعيها لتأسيس نمط اقتصادي لا يقود سوى إلى إفقار الشعب، وبالتالي إلى تمرُّده. الأمر الذي كان يدفعها إلى تعزيز النظم وتقوية قبضتها الأمنية تحديداً.

و لقد بات الوضع العربي في لحظة ربما نُطلق عليها أنها لحظة « انفجارية »، نتيجة الإفقار والاستبداد وتحويل الديمقراطية إلى كاريكاتور وديكور يسمح بنشاط فئة ضئيلة من الساسة، لكنه يحجر الحركة المجتمعية التي تعبّر عن ذاتها في إضرابات ومظاهرات احتجاجية مطلبية، ويهيمن على النقابات. وبالتالي تُحصر الديمقراطية في انتخابات تصاغ نتائجها مسبقاً، عبر قوانين متخلّفة تنفي الديمقراطية ذاتها، وعبر تزوير فظ. بحيث باتت الديمقراطية بعيدة عن أن تعبّر عن مشكلات الشعب، وتحوّلت إلى « ثرثرة مثقفين ».

هذا الوضع يجعل أحلام الشعب أكبر من الإصلاح، وأعمق من ديمقراطية شكلية، وأبعد من إعادة إنتاج النظم ذاتها في شكل جديد.

الدولة الأمريكية ترغب في إعادة صياغة المنطقة التي باتت تسميها « الشرق الأوسط الكبير » في سياق إستراتيجيتها الإحتلالية الهيمنية الهادفة إلى النهب. والنظم العربية تسعى لإعادة صياغة سيطرتها بما يسمح بتحقيق استمرارها هي

ذاتها، لتكريس نهبها واستغلالها واستبدادها كذلك. والإصلاح هو العنوان الكبير لتحقيق هذه العملية المزدوجة، بينما مشكلات الشعب هي في السيطرة الإمبريالية وفي النظم ذاتها، وهذه لا يحلّها الإصلاح المطروح.

جريدة الغد الأردنية - ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥

obeikan.com

التغيير التائه بين الداخل والخارج

لم يعد السؤال الحساس هو: هل تحتاج أوضاعنا إلى تغيير؟ بل بتنا نتوه في نقاش، ربما يكون عقيماً، يتراوح بين اتهام شعارات التغيير والقوى التي تطرح التغيير بارتباط بـ « الخارج » الذي هو أميركا، التي تسعى للسيطرة والاحتلال حكماً، وبالتالي غضّ النظر عن كل مشكلات الداخل. وبين الاقتناع بأن التغيير لن يتحقّق إلا بقوة « الخارج »، الذي هو الإمبريالية الأمريكية حكماً.

لهذا بات الرافض للتغيير من الخارج، رافضاً لأي تغيير ومدافعاً عن نظم استبدادية فاسدة، دمّرت البنى المجتمعية وأنهت الحركة السياسية، وفككت التكوينات المحلية. الأمر الذي جعلها هشّة إلى حدّ أن أي فعل خارجي يمكن أن يحوّلها بسهولة ويسر. وبالتالي أفضى هذا الموقف إلى تجاوز المشكلات الداخلية والأزمات العميقة التي وصلت إلى حدّ التفجّر نتيجة استبداد السلطة ونهبها وإفقارها المجتمع. مما جعل ـ أو يجعل ـ صاحب هذا الموقف خارجًا سياق الصراع الواقعي وملحقًا بالسلطة، القامعة والمنهارة معاً.

كما أن الداعم للتغيير من الخارج، بات ملحقاً بمشروع إمبريالي يهدف إلى السيطرة والنهب والتدمير، وإلى الاحتلال، رغم أن « النوايا » لا تقصد ذلك. لكن اعتبار تغيير الداخل هو الهدف المطلق، والانطلاق من الشعور العميق بالعجز، وأيضاً الحاجة الماسّة إلى التغيير لقهر مستبدٍّ أوصل إلى ذاك الشعور بالعجز، كل ذلك يجعل قبول دور الخارج في التغيير مسألة لها مبرّراتها.

إن الانطلاق من بنية السلطة فقط ، وبالتالي التركيز على الجانب الديمقراطي

بالتحديد ، والشعور أن تحويل استبدادية السلطة غير ممكن دون « قوّة خارقة ». يقود حتماً إلى ذاك الموقف الذي يتشبّث بالخارج الإمبريالي، ومن ثَمّ إلى تزيين أهدافه وتعميم التصوّر بجدّيته في تحقيق الديمقراطية و« نشر الحرية »، تأسيساً على أن « عصر العولمة » يميل إلى أنسنة العالم. ولهذا يصبح القبول بالخارج الإمبريالي أساساً لسياسة تخدم توجّهات الخارج ذاته، وتصبّ في مصالحه.

لكن الانطلاق من « خطر الخارج » فقط ، وبالتالي رؤية ما هو موحِّد مع السلطة ، بكل الصفات التي أشرت إليها ، سوف يُبعد عن الفئات الشعبية التي تعيش مشكلات عميقة نتيجة نهب السلطة واستبداديتها معاً، والتي تشعر بلا إمكانية استمرار الوضع كما هو، وبالتالي بضرورة التغيير.

في السياق الأول يُربط التغيير بالخارج الإمبريالي، ويوضع في جعبته. وفي السياق الثاني يُلغى التغيير (أو يؤجّل) خشية استفادة الخارج ذاته. لتخرج القوى المعنية بالتغيير من دائرة الصراع لتحقيقه، وتبقى النظم الهشّة عرضة لتغيير الخارج دون مقاومة. ولهذا يتحقّق « التغيير » في الحدود التي يريدها الخارج ولمصلحته، دون تحقيق تغيير حقيقيٍّ يخدم مصالح المجتمع.

بمعنى أن السؤال: هل التغيير ضرورة؟ هو الذي يجب أن يحظى بأولوية، وبالتالي على ضوئه يجب صوغ سياسة تحقّق التغيير، لكن في الإطار الذي يخدم الداخل. إن الحالة الإستقطابية بين الداخل والخارج هي تعبير عن رؤية أحادية لا ترى تعقيد الظروف، وبالتالي تعقيد الموقف الضروري لمواجهتها. الأمر الذي يفرض أن تكون الأمور واضحة من الداخل والخارج، كي لا يبقى التغيير تائهاً بين الحدّين: الداخل السلطوي والخارج الإمبريالي. التغيير ضرورة لكن بفعل القوى الشعبية.

موقع الحوار المتمدن ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

الحركات الشعبية ودور أميركا

أطاحت تحرّكات شعبية برؤساء دول في كثير من بلدان العالم، وباتت هذه المسألة سمة عامة وصيغة للتغيير كما يبدو. فبعد الموجة التي أطاحت بالمنظومة الاشتراكية بدءاً بدول أوروبا الشرقية، ثم روسيا، والتي أتت بأنظمة « ديمقراطية » لكنها موالية للولايات المتحدة. أتت موجة جديدة ربما كانت قد بدأت بجورجيا ثمّ أوكرانيا وقرغيزيا، والتي أطاحت بأنظمة كانت توصف بأنها أمريكية.

في الموجة الأولى قيل : إن توق الشعوب إلى ألحرية هو الذي قادها إلى إسقاط النظم الشيوعية، ولم يتوضّح أن للولايات المتحدة دور في ذلك رغم ترحيبها الشديد.

لكن تصوّر الموجة الجديدة وكأنها من صنع الولايات المتحدة، رغم أن النظم التي سقطت لم تكن معادية لها، وكانت تعمّم الليبرالية الجديدة.

و لعل هذه الصورة التي تعمّم تخدم الإستراتيجية الأمريكية التي تعلن أنها تقوم على نشر الحرية في العالم، ليوضع كل تحرّك شعبيّ في خانتها، وليُحسب لها، بغضّ النظر عن الدور الذي تلعبه، أو التأثير الذي لها عليه، وكأنها تملك المقدرة على تسيير مئات الآلاف، أو حتى الملايين ، بإشارة منها.

لاشك في أن الدولة الأمريكية هي الذي يستفيد من التحرّكات الشعبية في الغالب في هذه المرحلة، لكن الأمر هنا ليس بسيطاً، لهذا يجب أن نسأل: لماذا هي المستفيد؟ الشعوب ليست عميلة، وحين تتحرّك فإن دافعها ليس إشارة الإمبريالية

الأمريكية، رغم أن تحرّكها يمكن أن يفيد رؤيتها لتحقيق التغيير.

المسألة هنا تتعلّق بالظروف التي تُفرض على الشعوب، بالواقع الاقتصادي البشع، وبالاستغلال المريع، وبالظروف المعيشية السيّئة، كما بممارسات الاستبداد والقهر السلطوي.

لهذا فالشعوب تتمرّد وتنفجر، وربما تنساق وراء قوى لا تزيدها إلا فقراً وبؤساً، ولا تسمح لها أن تعبّر حقيقة عن ذاتها، لأنها لم تعُد تستطيع أن تتحمّل الفقر والبؤس والاضطهاد الذي تعيشه. ولأن الحركة السياسية عاجزة، وباتت من غير رؤية أو تصوّر أو بديل، ولأنها لا ترى كل تلك المشكلات لدى الشعب، وبالتالي تكرّر أوهاماً، سوف تقطف أميركا النتائج.

جريدة الغد الأردنية- ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٥

الروشيتة الأمريكية

من أجل الحرية والديمقراطية والإصلاح

منذ الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١، ومع بدء « الحرب على الإرهاب »، والتوصُّل إلى أنه يجب تجفيف منابعه من خلال السعي لتحقيق الإصلاح: إصلاح الدين وإصلاح التعليم وكذلك إصلاح النظم السياسية من خلال « نشر الحرّية والديمقراطية ».

والدولة الأمريكية تُعلن أنها تعمل على تحقيق ذلك في المنطقة الممتدّة من المغرب العربي إلى آسيا الوسطى الإسلامية. وهي المنطقة التي باتت تسمّيها بـ « الشرق الأوسط الموسّع ». والتي قال بوش مؤخَّراً أن تنظيم القاعدة يسعى لإقامة إمبراطورية إسلامية فيها (مضافاً إليها الأندلس).

و لقد مهّد الرئيس الأمريكي لحربه على أفغانستان ثم العراق، بالتأكيد على أن أميركا تدافع عن قيم الحضارة الحديثة، عن الحرية والديمقراطية ونمط الحياة، في مواجهة قوى قادمة من القرون الوسطى تهدف إلى تدمير هذه الحضارة وزرع التعصّب والموت. معتبراً عن أميركا تحمل (وهو شخصياً يحمل) رسالة إلهية هدفها نشر الحرّية والديمقراطية. ومن ثَمّ نقل الحرب على الإرهاب إلى الحرب ضد « محور الطغيان » (أو الاستبداد)، معتبراً أن أميركا وحدها هي التي تحمل مشروعاً من أجل نشر تلك القيم والقوّة.

و بعد أربع سنوات على بدء الحرب ضد أفغانستان واحتلالها، ومن ثَمّ احتلال

العراق، وبدء سيناريو التغيير في سوريا، وخصوصاً بعد التجربة « الفذّة » في العراق، يمكن أن نشير إلى أنه يمكن الآن أن نتلمّس « الروشيتة » التي تحوي كيفية نشر تلك القيم، وطبيعة الحرّية والديمقراطية التي تعمل بكل قوّاتها العسكرية من أجل تحقيقها. إنها أشبه بـ « روشيتة طبيب »، حيث تقسم العالم إلى دول يجب أن تتغيّر الآن ووفق قائمة متتالية (أفغانستان ثم العراق ثم سوريا ثم إيران ... الخ). وأخرى يجب الضغط عليها فقط من أجل الحصول على تنازلات أساسية تخدم الإستراتيجية الأمريكية العامة (التحكّم بلعبة النفط، الاعتراف بالدولة الصهيونية، شراء الأسلحة، تفضيل الشركات الأمريكية ٠٠٠٠٠٠). وهذه الدول الأخيرة يمكن أن تتغيّر فيما بعد. إذن، هناك شكلان للتعامل العالمي: القوّة لتحقيق تغيير النظم، والضغط للحصول على تنازلات، من أجل فرض هيمنة شاملة على العالم عبر السيطرة على مناطق إستراتيجية من زاوية المصالح الاقتصادية كما من زاوية الجغرافيا السياسية.

و إذا انطلقنا من أن العراق بداية نشر « الحرّية والديمقراطية »، فسيتوضّح لنا ما تحتويه « الروشيتة » الأمريكية. حيث أن « قيم الحرّية والديمقراطية » تنطلق من نظرة « ما بعد حداثية » و« ما قبل حديثة »، من خلال ليس الانطلاق من واقع أن المجتمع موزّع إلى طوائف وإثنيات وأديان، وهذا ما يعزّز غنى المجتمع ، بل تنطلق من أبدية هذا الواقع، لتصبح « قيم الحضارة » غطاءً رثاً لتعزيز الانقسام ودفعه وجهة التناحر. إن مبدأ حق تقرير المصير يصبح مبدأ للطوائف والأديان والقبائل بدل أن يتحدّد في الأمم. فـ « الديمقراطية » تقتضي حقّ كل « مجموعة » في التعبير عن ذاتها، وتقرير مصيرها، وحكم ذاتها.

هذه هي الأرضية الأولى، أو هي اللبنة الأولى في طريق تحقيق الديمقراطية،

والتي قادت إلى عدّة بنود اندرجت في « الروشيتة » ذاتها: البند الأوّل يتمثّل في إلغاء الطابع العربي عن العراق (والقول أن فيه عرب فقط)، حيث أنه يضمّ خليطاً منهم العرب ولكن يضمّ كذلك الشيعة والأكراد والتركمان والأثوريين والكلدان والفيلية (وكاد يضاف الفرس).

وفي هذا الوضع ليس من الممكن القول أن العراق عربي، وبالتالي يجب أن تُنزع عنه هذه الصفة. والبند الثاني يتمثّل في تحديد الصيغة المُثلى للعلاقة التي يجب أن تحكم كل هؤلاء، ولقد تحدَّدت من قِبل الإدارة الأمريكية بـ « الفيدرالية »، التي تعطي حرّية أكبر للطوائف والإثنيات والأديان، وتؤسِّس لحقّ كلّ منهم في حكم ذاته وصولاً إلى الاستقلال، أليس حقّ تقرير المصير يتضمّن الاستقلال؟ وبهذا تتشكّل دولة « مركزية » ضعيفة وهشّة، وبالتالي قابلة للتفتّت.

و البند الثالث يتمثّل في تأسيس حكم برلمانيّ، تحكم فيه « الأغلبية الإسلامية »، ويجري تقاسم المناصب محاصصة بين الطوائف، بحيث تكون الحكومة (التي تمتلك السلطة الأساسية) من نصيب الأغلبية الطائفية، وتتوزّع الطوائف الأخرى باقي المناصب. لقد أصبح معنى الأغلبية هنا، ليس الأغلبية بالمعنى السياسي بل الأغلبية الطائفية، ليتحدَّد مسبقاً مَنْ هي الأغلبية التي ستحكم، والتي ستأتي بها صناديق الانتخاب.

و بهذا فإن الانطلاق من أن المنطقة تتشكّل من « فسيفساء » من الأديان والطوائف والإثنيات والتكوينات القبلية، قاد إلى تركيب الفيدرالية على هذه « المجموعات » التي بات من حقّها أن تعبّر عن ذاتها، والفيدرالية هي شكل التعبير الأولي الذي يمكن أن يتطوّر إلى استقلال عبْر تطبيق « مبدأ » حق تقرير المصير، أو تبقي في الإطار الفيدرالي في دولة هشّة تنحكم لنظام برلماني يقوم على « حكم

الأكثرية » التي هي هنا الأكثرية الطائفية، في كيان باتت تتحدَّد « هويته » انطلاقاً من التكوينات التي تأسست منذ الاستعمار واتفاقات سايكس/ بيكو، عبر تجاوز الطابع العربي لهذه الكيانات. هذا هو « المثال » الذي صنعه بوش في العراق لكي يكون منطلقاً للتعميم في كلّ المنطقة العربية. هو حجر الدومينو الذي سوف يقود إلى انتشار الديمقراطية في كلّ المنطقة.

و هذا هو برنامج الإدارة الأمريكية للإصلاح في المنطقة. وهو شكل الديمقراطية التي تعمل على نشرها بقوّة جيوشها وليس بالحوار. وسوف يتوضّح هنا السبب الذي يفرض الحاجة إلى الجيوش، حيث أن هذه « الروشيتة » لن تتحقّق بفعل داخليّ، ليس لغياب المقدرة بل لأن الواقع ينزع إلى تجاوزها وتأسيس تكوين مهنيٍّ حديث يستند إلى مبدأ المواطنة على الضد من الميول الطائفية والدينية والإثنية والقبلية، أو كبديل عنها ما دام الأمر يتعلّق بالعمل السياسي، ومادامت الديمقراطية تبدأ من تكريس حق المواطنة. وأن الأكثرية هي الأكثرية السياسية التي تمثّل رؤى سياسية وتطرح مهمات سياسية، وتناضل عبر حزب سياسيّ يسع كلّ من يوافق على برامجه وليس كونه ينتمي إلى طائفة أو دين.

و إذا كان الواقع العربي يتضمّن تعدُّد الأديان والطوائف والمذاهب والإثنيات، ورغم الحساسيات التي كانت تنشأ في بعض الأحيان، والصراعات الدموية المحدودة، فقد كان هذا التعدّد مجال إثراء وتعبير عن تنوّع في الغالب. وهو في الغالب كذلك يقوم على أساس الانتماء إلى طابع قوميّ واحد: هو الطابع العربي الذي يعبِّر عن أمة تكوّنت عبر الصيرورة التاريخية، وإن كان الوطن العربي يضمّ كذلك أجزاء من أمم، مثل الأكراد في العراق، أو أقليات قومية مثل جنوب السودان ومجموعات منتشرة في بلاد الشام والعراق خصوصاً.

وكان هدف الحركات السياسية التي نشأت طيلة القرن العشرين هو تأسيس نظام سياسيّ يقوم على أساس مبدأ المواطنة، وإن كانت الحركات القومية لم تستوعب ذلك جيداً وركّزت على « العروبة » بشكل مبالغ فيه يصل أحياناً حدّ التعصّب. لكن الميل لتحقيق التطوّر ومشروع النهضة الذي طُرح منذ بداية القرن العشرين، وظلّ يتكرّر غالباً، كان يهدف إلى تأسيس مجتمع حديث يقوم على أساس الحرّية والديمقراطية، ويسعى لتحقيق التطوّر الاقتصادي عبر بناء الصناعة، وتحديث الثقافة والتعليم. وكان في تناقض، وهو كذلك، مع السيطرة الاستعمارية والقوى الإمبريالية التي دعمت – كما تفعل الدولة الأمريكية اليوم – القوى الأصولية في مواجهة الحداثة التي كانت تتبناها القوى السياسية الطامحة لتحقيق التطوّر والتوحيد القومي.

وكان واضحاً أن القوى الإمبريالية تسعى لتكريس البنى التقليدية والوعي التقليدي، ودفع الطوائف والأديان وإثنيات إلى التناقض والتصارع من أجل تشكيل « دولة رخوة » تقبل السيطرة الإمبريالية.

إذن، إن مشروع الحرّية والديمقراطية هو مشروع الحركات السياسية العربية، وهو يقوم على أساس مناقض لنشوء التمثيلات السياسية للطوائف والأديان، وللسعي لاعتبار أنها أساس الديمقراطية وتشكيل نظام سياسي مطابق لافتعال دورها السياسي، هو الشكل الفيدرالي الذي مُسخ في العراق بطريقة مهينة؛ لأنه شكل يقوم على أساس إداري في إطار الأمم، ولاشكّ في أنه ضروري للأمم الكبيرة حيث يجب تجاوز المركزة الشديدة التي تخلق تعقيدات إدارية هائلة. ولهذا يجب أن نلمس أن شعار الحرّية والديمقراطية الذي تطرحه الإدارة الأمريكية والذي بات ملهم قطاعات من السياسيين المهزومين، ليس إلا غطاء لممارسات تقسيمية تدميرية

وتهدف إلى تكريس البنى العتيقة التي باتت من الماضي، وإن ظلّ التنوّع الديني قائماً، وسيبقي كذلك لزمن طويل دون أن يفكّر أحد بشطبه لأنه حقّ لكل إنسان.

الإصلاح إذن يتحوّل إلى تدمير، والديمقراطية إلى فوضى، والحضارة إلى همجية. هذا ما جلبته الجيوش الأمريكية إلى العراق وتعدنا بتعميمه علينا جميعاً. إنه المثال المشرق الذي يجب أن نُلزم به بإرادتنا أو بالقوّة. لهذا سيبدو مشروع إصلاح الشرق الأوسط الموسّع كمشروع للدمار الشامل، حيث يهدف إلى تدمير كلّ التطوّر الذي تحقّق طيلة القرن العشرين، متلازماً مع توءمه: الحركة الأصولية التي تكمل الفعل بما يجعل مشروع التدمير والتفكيك والتقسيم والصراعات الطائفية ممكناً، ولهذا سنلمس التوافق بين بن لادن (أو الزرقاوي) وبوش الابن، حيث إن كلٌّ منهما يعتقد بأنه ينفّذ « رسالة إلهية »، وكلٌّ منهما يقسم العالم إلى محورين: الخير والشرّ (أو إلى فسطاطين)، وكلٌّ منهما يحدِّد: إما معنا أو ضدنا. رغم الفارق الحضاري الكبير بين كلٍّ منهما.

الإصلاح يبدأ من التأكيد على مبدأ المواطنة والتعامل الواضح مع الطابع القومي وإيجاد حلول واضحة لكلّ القوميات والأقليات القومية، وتكريس نظام ديمقراطي يقوم على أساس السياسة وفصل الدين عن الدولة، ويعمل على تحسين ظروف القطاعات الشعبية المعيشية وإيجاد فرص عمل عبر تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة في الصناعة والزراعة والخدمات. والتأكيد على العلم وتطوير التعليم على هذا الأساس بعيداً عن أيّ تدخّل سياسيّ. ومساواة المرأة وصياغة قانون للأحوال الشخصية مدني وحديث.

هذا الإصلاح الضروري وهو ليس من مهمات الدولة الأمريكية، بل هو ليس من مصلحتها، على العكس من ذلك فهو على الضدّ من هذه المصلحة، لأنه يعني

بناء دولة قويّة وتسعى لتحقيق التطوّر وبناء الصناعة وتحديث الجيش لحماية الوطن، والسعي لتحقيق الطموح القومي. وهذه كلّها كانت في أساس تناقض الدولة الأمريكية مع النظم الاشتراكية ومع ما أسمي دول التحرّر الوطني. والدولة الأمريكية بعد أن غدت القوّة العُظمى الوحيدة تزحف لتدمير ما بُني وليس لبناء ما يطوّر على ما بُني. المسألة لا تتعلّق بمقاومة الاستبداد وإزاحة النظم الدكتاتورية، ولا تتعلّق بتجفيف منابع الإرهاب حيث تُلقى أسبابه على الوعي الديني، المسألة تتعلّق بمنع التطوّر، بتدمير التعليم والصناعة والميل الاستقلالي والشعور القومي. والطموح لبناء الدولة/ الأمة التي تقوم على أساس صناعيّ وتستلهم الحداثة.

هذا هو مشروعها لنشر الحرّية والديمقراطية من خلال القوّة. وهو المشروع الاستعماري الإمبريالي الذي بات ممكناً طرحه فقط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. والذي يهدف إلى تدمير كلّ منجزات العقود السالفة وإعادة الوضع عمّا كانه قبل ذلك، كوضع خارج من القرون الوسطى.

وبالتالي فإن الحرّية والديمقراطية هي من مهمات القوى الديمقراطية العلمانية، وخصوصاً من مهمات اليسار المترابط مع حركة الطبقات الشعبية والمعبّر عنها. فالديمقراطية مترابطة مع التطوّر الاقتصادي الاجتماعي ومع الوضع المعيشي للطبقات الشعبية، ومترابط بالأساس مع المقدرة على الاستقلال وإطلاق كلّ الآليات الداخلية من أجل التطوّر والحداثة. هذا هو مشروع اليسار الذي يجب أن يتحوّل إلى فِعل واقعي في مواجهة المشروع الإمبريالي الأميركي.

موقع الحوار المتمدن ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥.